

التنمية الذاتية: فرصة الجزائر لصناعة اقتصاد ديناميكي للمستقبل

Endogenous development: Algeria's opportunity to build a dynamic economy for the future

عادل سعدو¹، الهادي لرباع²



drsaadouadel@gmail.com، جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر)،¹



elhadilarbaa@yahoo.fr، جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر)،²

تاريخ القبول: 2025-12-04	تاريخ الإرسال: 2025-05-16
Abstract The current landscape of international economics is characterized by sudden fluctuations, which are increasingly exposing emerging economies to shocks and imbalances that could threaten their growth opportunities and success potential. To address these challenges, the emerging economies are now required to find serious and fundamental solutions that can confront and mitigate the impact of such fluctuations. Perhaps the endogenous development model is the most suitable option to achieve these efforts, given the success factors that fundamentally rely on the optimal exploitation of various local resources. Can Algeria realize its internally-driven development project under the current circumstances? Keywords: development, self-reliance, economic independence, equitable distribution, planning, local resources. JEL Classifications : O4, O21, O15, O11.	ملخص إن ما تشهده الساحة الاقتصادية الدولية من تقلبات مفاجئة بات يعرض الاقتصادات الناشئة إلى هزات واختلالات قد تعصف بفرص نمائها وإمكانيات نجاحها. وقصد مواجهة تلك التحديات، أصبحت تلك الاقتصادات مطالبة بإيجاد حلول جادة وجذرية من شأنها أن تواجه وتخفف من وطأة تلك التقلبات ولعل نموذج التنمية الذاتية، باعتباره نموذجاً بديلاً، يعتبر الخيار الأنسب لتحقيق تلك المساعي، لما قد يوفره من عوامل نجاح ترتكز في جوهرها على الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد المحلية فهل يمكن للجزائر أن تحقق مشروعها التنموي داخلي المنشأ في ظل الظروف الراهنة؟ الكلمات المفتاحية: التنمية، الاعتماد على الذات، الاستقلال الاقتصادي، عدالة التوزيع، التخطيط، الموارد المحلية تصنيفات JEL: O4, O21, O15, O11

1. مقدمة

يعتبر موضوع التنمية من المواضيع الحساسة التي طالما كانت محل جدال ونقاش على الصعيدين المحلي، الاقليمي والدولي، ويعود سبب التباين في الآراء بشكل عام إلى اختلاف المشارب العلمية والفلسفية لكل جهة من الجهات التي تتناول مسألة التنمية كموضوع بحث، وإلى إشكالية تحديد طبيعة النماذج التنموية المقترحة والمتبعة من طرف حكومات مختلف دول العالم.

هذه النماذج التي طالما نسجت بخيوط غريبة وتم تسويقها في الدول النامية، بشكل خاص، تحت لواء التقدم والتحديث قد أثبتت مع مرور الزمن فشلها في حل مشاكل الغالبية العظمى من سكان تلك الدول، فضلا عن ترسيخها لظاهرة التمييز الطبقي المقيت من جراء سوء توزيع الثروات الناجمة عن تطبيق سياسات تنموية كانت تهدف بالدرجة الأولى لتحقيق مستويات عالية من النمو على حساب الثروات الطبيعية والبيئية، الشيء الذي آل بمصير الإنسان إلى مستقبل يكاد يكون مجهولا.

ومن هذا المنطلق، بات من الضروري إعادة الاعتبار لعملية التنمية كعملية شاملة، تهدف إستراتيجيا إلى خدمة المجتمعات المحلية والاقتصادات الناشئة. وبالتالي، إلى خدمة الأفراد الطامحين في تسليق سلم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بمعايير ومواصفات تحافظ على هويتهم وتوسع آفاقهم المستقبلية.

بناء على ما تقدم، وبغية البحث في سبل تحقيق مشروع تنموي داخلي المنشأ، يكون في الوقت ذاته وسيلة حماية داخلية وخارجية لدولة ما، ارتأينا لتقسيم هذه الدراسة إلى محورين رئيسيين.

فأما المحور الأول، فيتناول الجانب المفاهيمي لعملية التنمية، حيث سيتم التعريف بالتنمية الحقيقية وبأهم أهدافها وأسسها، كما سيتم تسليط الضوء على معنى التنمية الذاتية، كونها لا تزال مبهمة لدى غالبية المعنيين باتخاذ القرارات التنموية.

وأما المحور الثاني، فيشكل بؤرة اهتمام هذه الورقة، حيث يتم التطرق بشكل مسهب لأهم المؤشرات التنموية التي تمكن الدولة الطامحة في تجسيد مشروعها التنموي الداخلي، من تحقيق استقلالها على مختلف

الأصعدة ولو بشكل تدريجي، مع الإشارة بالموازاة لحالة الجزائر في خضم التحولات العميقة التي هي بصدد إنجازها تحقيقا لشعار بناء الجزائر الجديدة.

2. مدخل مفاهيمي لعملية التنمية

لقد خلصت أغلب التجارب التنموية بأن غالبية الدول النامية لم تحقق الحد الأدنى من التنمية الفعلية الشاملة، بل وقد آلت بها مختلف النماذج المتبعة إلى نتائج غير حميدة زادت من حدة معاناتها عوض انتشالها مما هي فيه من تخلف وتردي لأوضاعها الداخلية. إن فشل تلك السياسات التنموية جعلت حكومات تلك الدول تقرر بأن ما تم إنجازه في وقت سابق لم يكن في الأصل تنمية حقيقية، بل كان مجرد وهم تم تسويقه بغية زرع تفاؤل افتراضي بكفاءة النماذج التنموية المقترحة. لكن بعد تلاشي نعمة ذلك التفاؤل، اتضحت قتامة صورة الوضع التنموي التي افصححت في الواقع عن زيادة حدة الهوة بين الدول التابعة والدول المتبعة، وعن زيادة درجة التبعية عوض زيادة درجة الاستقلالية.

إن الإقرار بفشل تلك السياسات التنموية هو في الأصل إقرار بأن حكومات الدول النامية كانت تتبع نمطا من تنمية الضياع وهذا ما جعلها تحيد عن أهدافها الاستراتيجية، وتعجز عن تحقيق آمال شعوبها الطامحة في مستويات معيشية أحسن وأرقى وفي آفاق مستقبلية أوسع وأوضح.

انطلاقا من تلك الأوضاع المتردية، بدأت تظهر الحاجة للبحث عن بدائل تنموية من شأنها أن تحقق الأهداف الحقيقية لأي مشروع تنموي، على أن يكون ذلك بشكل تدريجي ووفقا لما سيتطلبه الأمر من وقت، جهد وتضحيات. وقد خلصت أغلب تلك المحاولات إلى ضرورة توفر إلى جانب الإرادة السياسية الجادة، الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد والطاقات الداخلية عند توفرها قبل اللجوء للموارد والطاقات الخارجية إن استدعى الأمر ذلك. بالإضافة لهذا، على رجالات السياسة ومتخذي القرارات الاستراتيجية التعرف على المعنى الحقيقي لعملية التنمية وعلى أهدافها وأسسها التي تمكنهم من اختيار المسارات الصحيحة والاستراتيجيات الفعالة لتحقيق المشروع التنموي المنشود.

1.2 مفهوم عملية التنمية

نظرا لاتساع مجال التنمية وشمولها جوانب متعددة ومتشابكة، فإن تعريفاتها باتت تغطي الكثير من النواحي، وهذا ما يستدعي كل المهتمين بالشأن التنموي للتعمق في فهم فحواها الصحيح والتعرف على أهدافها الحقيقية وعلى أسسها ومركزاتها التي ستضمن الانطلاقة الموفقة للمشروع التنموي.

وفي هذا السياق، فقد أجمعت أغلب الكتابات التي تناولت موضوع التنمية على مدى أهميتها وأهمية دورها في الحياة الإنسانية، وذلك من خلال وصفها على أنها "عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته، فهي بناء للإنسان وتحرير له، وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل البناء، وهي كذلك اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر". (عبد العزيز محمد الحر، 2003، ص 27)

ومن منظور شامل آخر، يمكن القول بأن عملية التنمية تسعى لتحقيق "تطوير شامل للمجتمع بكل فعالياته وتكويناته، حتى يستطيع إشباع الحاجات الأساسية لأفراده، وتحقيق الرفاهية لهم، وتتم عملية التنمية بعد حصر جميع الإمكانيات المتوفرة، ووضع خطة واضحة الأهداف قابلة للتطبيق في فترة زمنية محددة". (عبد الجابر تيم وآخرون، 1998، ص 92)

يمكن كذلك القول، وفي ذات السياق، بأن التنمية هي "عملية تاريخية، تستمر فيها التحولات الاجتماعية لإنجاز هدف استراتيجي هو تحقيق الرضا الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرضا النفسي للقاعدة الشعبية العريضة، بصورة أكمل فأكمل باستمرار عن طريق تعبئة كل الجهود الشعبية والرسمية، في مجالات إنتاج السلع والخدمات، وتوزيع العائدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية". (نبيل رمزي وعدلي علي أبو طاحون، 1992، ص 127)

مما سبق ذكره، يمكن استخلاص أن السمة الغالبة لتعريفات التنمية تركز على كونها عملية تتسم بالشمول والحركة والانتقال والتغيير، كما يمكن اعتبارها كعملية تحرير و نهضة حضارية تهدف أساسا إلى

```

graph TD
    A[اقتصاد ضعيف يعني  
مستوى ضعيف من الدخل] --> B[انخفاض مستوى  
الادخار]
    B --> C[انخفاض مستوى]
    C --> D[إنتاجية]
    E[محدودية الطلب] --> C
    F[انخفاض الحافز] --> C
    G[انخفاض الانفاق على  
التعليم، التكوين وعلى اليد] --> D
    H[ضعف القدرة] --> I[سوء ونقص في]
    I --> D

```

فالتنمية بهذا المنظور تعني إحداث تغيير جوهري في درجات التداخل والتربط بين مختلف مركبات الاقتصاد الوطني كالادخار والاستثمار وكذا درجات التربط بين مختلف القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي... إلخ. ومن المؤكد أن هذا التغيير سيختلف من مجتمع لآخر حسب حجم ونوع الموارد المتوفرة في المجتمع. ولهذا، تم استبدال هدف زيادة الدخل الفردي بهدف تحقيق الحياة الكريمة للفرد، رغم أهمية الدخل

الفردى، علما أن مفهوم الحياة الكريمة يتضمن توفير الاحتياجات الأساسية للفرد، وتحقيق ذاتيته وتوفير حرية الاختيار له في المجتمع.

2.2 أهداف وركائز عملية التنمية

من خلال التعريفات السابقة، يمكن استخلاص بأن عملية التنمية تحكمها رؤية شاملة لا تهدف إلى الرخاء الاقتصادي فقط، بل تهدف بالموازاة إلى الرفاه الاجتماعي. حتى الرخاء الاقتصادي لا يتمثل في مجرد الرفاهية الاقتصادية، وإنما يشمل كذلك الرشادة الاقتصادية، والتوازن بين صيانة مختلف الموارد المتوفرة واستغلالها، والشراكة الفاعلة والفعالة بين القطاعين الحكومي والخاص وكذا المجتمع المحلي، وتمكن المواطنين من رأس المال، وعدالة توزيع ثمار التنمية، ورشادة استخدام التقنيات المناسبة والمحافظة على البيئة وترشيد استخدام المال العام. إلى جانب كل هذه المساعي، فإن عملية التنمية من منظورها الشامل تهدف إلى الرضا النفسي والقناعة والتنمية السيكلوجية بما تحتويه من عناصر الابتكار والتجديد، ودافع الانجاز، والروح المعنوية العالية وروح الانتماء للجماعة والمجتمع. ومن ثم، تهدف التنمية إلى خلق الشخصية السوية، القوية، النامية والفعالة التي تمثل إحدى عناصر رأس المال البشري الأساسية.

يضاف إلى كل تلك الأهداف، أهداف أخرى يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- أهداف اجتماعية تتمثل في جدارة وفاعلية المنظمات والهيئات، التعاون والترابط المجتمعي المحلي، تنمية المرأة والشباب، المشاركة الشعبية، التناسب بين توزيع الموارد وتوزيع السكان، الجدارة المؤسسية في دعم ومكافأة البحوث الأساسية والتطبيقية؛
- أهداف سياسية تتمثل في المشاركة السياسية الحقيقية، تحقيق العدالة، ممارسة الديمقراطية، وتحقيق التأمين الإنساني (ضد الجوع، المرض، الجريمة والفقر) وتوسيع نطاق الاختيارات أمام الأفراد بمختلف مستوياتهم، انتساباتهم وميولاتهم؛

- أهداف ثقافية تتمثل في المعتنقات الواضحة والراسخة للهوية الثقافية، الانفتاح الثقافي على جميع الأصعدة، وتحقيق الحد الأدنى من المتناقضات الثقافية داخل المجتمع. (محمد نبيل جامع، 2000، ص69)

وبغية النجاح في تحقيق جملة تلك الأهداف، فإنه من الضروري، بل ومن الواجب، توفر جملة من القواعد والأسس التي من شأنها أن توفر الأرضية الصلبة التي يركز عليها المشروع التنموي المنشود. ويمكن حصر أهم هذه القواعد والأسس في العناصر التالية:

- ينبغي أن تكون التنمية حصيلة انجازات المجتمع نفسه في العموم، لا أن تتم في معظمها بفضل رؤوس أموال أو تقنية أجنبية أو على أيدي مقاولين أجانب أو أي صناعة أجنبية أو أي نشاط أجنبي آخر؛
- يجب أن تكون البيئة الاجتماعية والسياسية قادرة على أن تمد الاقتصاد بكثير من الأفكار، المعرفة، المواقف والمؤسسات اللازمة للتحرك وللعمل الكفء والفعال؛
- يجب على الشرطين السابقين أن يجعلنا من الممكن حصول معدل متقدم ومستمر من النمو، مما يسمح باستمرار التغير التقني وغير التقني على نطاق محسوس قصد تمكين الاقتصاد الوطني من المحافظة على ارتفاع معدل النمو أو أن يحافظ على المعدل نفسه إذا كان قد وصل إلى مستوى عال. فإذا لم يتحقق ذلك، فإن كل ارتفاع -على المدى القصير- لنصيب الفرد من الناتج الوطني سوف ينظر إليه خطأ وكأن المستوى المعيشي لهذا الفرد قد تحسن وبالتالي كأن تنمية حقيقية قد وقعت؛
- يجب ألا يعني الدخل المرتفع فقط مجرد تحسن ملموس لكل فرد بموجب متوسط حسابي عال منظور إليه نظرة مبسطة، ولكن يجب أن يصحب ذلك توزيع أكثر عدالة للدخل، بحيث أن كل من ساهم مساهمة رئيسية في زيادة الناتج الوطني ينال من ثمار جهود يديه وعقله؛
- يجب أن تكون الانجازات المحسنة مصحوبة بمشاركة اقتصادية لكافة السكان، وأن تكون هذه المشاركة على مستوى القاعدي. كما أن القرارات السياسية المرتبطة بتصميم سياسات واستراتيجيات التنمية

وكذا بتخصيص مختلف موارد التنمية واستخداماتها يجب أن تصاحبها مشاركة فعلية وعلى نطاق واسع للسكان سياسيا واجتماعيا؛

- يجب أن تهدف التنمية إلى امتصاص أكبر قدر ممكن من قدرات القوى البشرية العاملة خاصة في الدول النامية التي تتميز بضغط سكاني كبير على موارد البلاد والبطالة والعمالة الناقصة. ولذلك يجب إيلاء أهمية بالغة لمسألة رفع مستوى التشغيل عند صياغة استراتيجيات التنمية وخططها وعند وضع معايير الاستثمار. (يوسف عبد الله صايغ، 1985، ص 14)

3. ماهية التنمية بالاعتماد على الذات

على الرغم من عدم تبلور مفهوم محدد والموحد لهذا المصطلح، إلا أن أغلبية الكتابات التي تناولته كموضوع بحث ونقاش أجمعت على أنه يعبر عن اعتمادا وطنيا على النفس. وقصد إلقاء مزيدا من الضوء على هذا النوع من التنمية، فإنه من الضروري التعرف على مختلف أبعاده وأهم العناصر المكونة له.

1.3 تحديد المفهوم

على صعيد التنظير في هذا المفهوم، يمكن اعتبار بول باران رائدا في الدعوة إلى تحقيقه من خلال كتابه "الاقتصاد السياسي للتنمية" إذ ربطه بالسيطرة على الفائض الاقتصادي، بشكليه الفعلي والمتاح، واستغلاله أفضل استغلال ممكن، بدء بقطع قنوات استنزافه الخارجية وصولا إلى ربطه بمصلحة الطبقات الاجتماعية المعوزة والمحتاجة، كما أكد باران في ذات السياق على ضرورة القضاء على الاستهلاك الترفي المقلد للاستهلاك في الدول المتقدمة التي تتميز بكثرة التبذير للفائض الاقتصادي الفعلي.

بعد هذا، حاول الكثير الاقتصاديين تطوير تحليل باران لاستخلاص وتحديد مفهوم أوضح لهذا المفهوم. وعلى الرغم من اختلاف رؤاهم إلا أن غالبيتهم أجمعوا على أن التنمية بالاعتماد على الذات تتمثل في "اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفرادها الخاصة مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع

المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات، وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك. ويفترض هنا التغيير الإرادي المقصود الذي يحرر البلد من التبعية والاستغلال وما يرتبط بهما من فقر وجهل ومرض وغيرها. وبالتالي، فإن مفهومها يتعدى الجانب الاقتصادي إلى شمولها الجوانب الاجتماعية والسياسية أيضا، مع اهتمام خاص بالقرار المستقل المتعلق بكيفية استخدام الموارد المحلية، وأسلوب التعامل مع العالم الخارجي، فضلا عن أهمية المشاركة الديمقراطية في اتخاذ وتنفيذ القرارات التي تتيح إمكانية إبعاد القرارات المتخذة بشكل فردي، والتي قد تكون لها تأثيرات سلبية في جملة العملية التنموية في البلد النامي، مع إبعاد حالة التسلط والاستبداد التي أثبتت فشلها في كثير من بلدان العالم" (سعد حسين فتح الله، 1999، ص 39)

ويرى آخرون بأن هذا النوع من التنمية " لا تعني اكتفاء ذاتيا، بل إنها تتضمن كذلك المنافع المتبادلة من التجارة والتعاون، وإعادة توزيع أكثر عدلا للموارد التي تلبي الاحتياجات الأساسية. إنها تعني بالفعل الاعتماد على النفس، الاعتماد في المقام الأول على موارد البلد الخاصة، بشرية وطبيعية، والقدرة على تحديد الهدف وصنع القرار بطريقة مستقلة. إنها تستبعد الاعتماد على النفوذ الأجنبي والقوى التي يمكن أن تتحول إلى ضغط سياسي، إنها تستبعد الأنماط التجارية الاستغلالية التي تحرم البلاد من مواردها الطبيعية اللازمة لتنميتها. ومن الجلي أن ثمة مجالا لنقل التكنولوجيا ولكن الاندفاع يجب أن يكون نحو تهمة التكنولوجيا المحلية وتعميمها. إنها تتضمن لامركزية الاقتصاد العالمي، كما تتضمن في بعض الأحيان لامركزية الاقتصاد الوطني من أجل تعزيز الإحساس بالمشاركة الشخصية. ولكنها تتضمن أيضا تعاونا دوليا متزايدا من أجل تعزيز الاعتماد الجماعي على النفس. وهي تعني في المقام الأول، الثقة في الشعوب والأمم والاعتماد على قدرة الشعب نفسه على ابتكار وتوليد موارد وتقنيات جديدة، وعلى زيادة طاقته على استيعابها وإخضاعها للاستخدام المفيد اجتماعيا، وممارسة قدر من السيطرة على الاقتصاد وتوليد طريقته الخاصة للحياة". (محبوب الحق، 1977، ص 97 - 98)

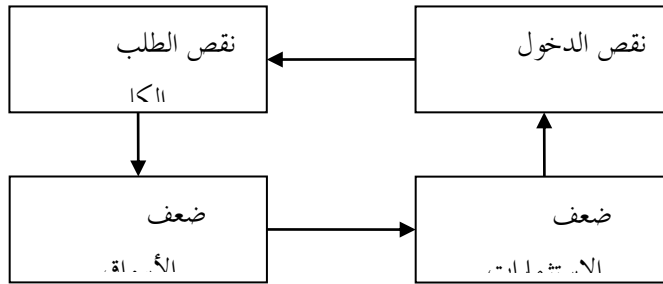
إن هذا التعريف الذي يمكن اعتباره شاملا بدرجة كبيرة لمفهوم التنمية بالاعتماد على الذات، يعرض في طياته نقطتين هامتين تشكّلان ركيزة النموذج التنموي البديل، وهما ضرورة التوجه التدريجي للمشروع التنموي نحو الداخل وضرورة الاعتماد على الذات. فالتوجه نحو الداخل في هذه الحالة لا يعني الانغلاق والعيش حد الكفاف، وإنما يفترض العمل على تأسيس القوة الداخلية التي تسمح بمواجهة هيمنة الدول المتقدمة في النظام الدولي، والتي تقلص من حجم التعامل معها، وتمكن البلد، أو مجموعة البلدان المتعاونة، من التعامل مع الخارج من موقع أقرب للندية بدلا من التبعية. وعند الحديث عن الاعتماد على الذات، فإن ذلك يستدعي التطرق لأهم النقاط التي يعتقد أنها تجسد مختلف جوانبه أو فضائله. وسيتم إدراج هنا عناوين النقاط فقط كونها تدل بشكل واف على مضمونها، مما يغني عن تقديم الإيضاحات حولها. أما النقاط فهي

التالية: (يوسف عبد الله صايغ، 1992، 147)

- بفضل الاعتماد على الذات، تتحول وجهة الأولويات صوب الإنتاج لتلبية الحاجات الأساسية لأولئك المواطنين الأكثر حاجة؛
- بفضل تشارك الجماهيرية؛
- بفضل تستخدم عوامل الإنتاج بشكل أفضل بكثير؛
- بفضل تنشط النزعة الخلاقية؛
- بفضل يتوفر أكبر قدر من الاتساق والتلاؤم مع الأوضاع المحلية؛
- بفضل يتحقق قدر أكبر من التنوع في التنمية؛
- بفضل تنخفض درجة الاغتراب؛
- بفضل يصبح التوازن البيئي أكثر سهولة في التحقيق؛
- بفضل تتحول العوامل الخارجية الإيجابية إلى الداخل أو تحول إلى الجيران؛
- بفضل يتحقق للتضامن مع الآخرين الذين هم في وضع مشابه قاعدة أكثر صلابة؛

- بفضلته تتزايد القدرة على مقاومة التلاعب الناجم عن التبعية في مجال التجارة؛
- بفضلته تتحسن قدرة الدفاع العسكري للبلد المعني؛
- بفضلته يتحقق تقارب تدريجي (في مستويات القوة) بين المركز والتخوم (في النظام العالمي المعاصر)؛
- بفضلته يمكن التخلص من دورة الدخل المنخفض التي تشكل عائقا كبيرا لأي مشروع تنموي.

الشكل رقم 2: دورة الدخل المنخفض



المصدر: محمد حافظ الرهوان، 2006، ص 36

كحصولها لما تقدم، يمكن القول أن السمة البارزة لنموذج التنمية بالاعتماد على الذات يكمن في الموازنة بين أهمية كل من العوامل الداخلية والخارجية لإحداث عملية التنمية الاقتصادية، ويمكن للعلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة أن تستمر على أن تكون مبنية على أسس جديدة من التكافؤ والعدالة في توزيع المغام والمغرم، بحيث يكون الاعتماد الرئيسي في الجهد التنموي على المتغيرات الداخلية، ولا يكون اللجوء إلى الخارج إلا استثناء من خلال حتمية اللجوء إليه للحصول على بعض متطلبات التنمية التي قد يصعب أو يستحيل توفرها على المستوى المحلي، وهذا يعتمد بطبيعة الحال على طبيعة الموارد المتاحة وحجم البلد الاقتصادي وموقعه الجغرافي، إلى جانب الأيديولوجيا المتبناة في المجتمع وعوامل أخرى عديدة قد تتطلب اللجوء إلى الخارج كضرورة حتمية.

2.3 ميزات القائمين على مشروع التنمية بالاعتماد على الذات

نظرا للأهمية البالغة والحساسية القصوى لعملية التنمية الذاتية، فإنه من الواجب أن تتوفر جملة من الميزات الخصوصية في مدرءا التنمية والقائمين على تنفيذها، من أهمها (إسماعيل صبري عبد الله وآخرون، 1983، ص 14)

- **خاصية المبادأة:** أي يجب على القائمين على أجهزة إدارة التنمية ألا يكونوا في موقع رد الفعل لمجموعة المدخلات التي تصل إليهم وهم قابعون في مكاتبهم أو أماكن عملهم فقط، بل عليهم التحلي بمهارات التبصر والبحث الضرورية لاكتشاف الأحداث قبل وقوعها، والتصرف الفعال للتعامل إزائها بالشكل اللائق؛
- **خاصية السرعة في اتخاذ القرارات وفي تنفيذها:** السرعة في هذا الصدد لا تعني التسرع، بل تعني دقة وبداهة التركيز دونما إبطاء أو تردد. وكذلك السرعة في عمليات التنفيذ تتطلب الممارسة الواعية والمهارة التي تسمح باختزال الزمن دونما تعريض المصالح المختلفة للتخلف والانهيار؛
- **خاصية الطموح والمثابرة:** يمثل الطموح محرك عملية التطور ودافعها الأساسي في الوقت الذي تعد فيه المثابرة التزاما وإصرارا لتحقيق ذلك الطموح. فهذهين الأمرين ضروريين لمدير التنمية كي لا ينتابه شعور بالإعياء والجمود؛
- **خاصية القدرة على التغيير:** تمثل هذه الخاصية أساسا جوهريا يحفظ للنظام حيويته وتطوره، فالأصل ليس أن يكون النظام قادرا على تنفيذ الخطط المسطرة، بل على إحداث أية تغييرات كلما بدا ذلك لازما وضروريا لضمان حسن سير العمل التنموي بمختلف أبعاده؛
- **خاصية المستقبلية:** وهذا ما يمثل أهم وأدق الخصائص التي تعتمد عليها حركية نظام إدارة التنمية ووجوده، وذلك كون هذا النظام مطالب بضمان سيورة وصيرورة التنمية في الحاضر والمستقبل من

خلال رسم المسارات التي تربط بين ماضي هذا النظام، حاضره ومستقبله استنادا إلى رؤية تقديمية وعمل ارتقائي؛

- **خاصية الإبداع:** إن حركية القائم عن المشروع التنموي تمتص قواها من العملية الإبداعية، كون هذا الإبداع يمثل خير طريق نحو تحقيق التنمية المنشودة؛

- **خاصية الأخلاق:** هناك إجماعا في هذا الخصوص على مدى أهمية هذه المقومة بالنسبة لأي فرد أو جماعة على مستوى القيادة أو غيرها. فهي تمثل إحدى الأساسيات التي يركز عليها نجاح عمليات التنفيذ وتعتمد عليها فعالية الأداء، وبذلك تتمكن الجهات المعنية من إدارة عملية التنمية بالشكل الملائم من خلال حشد كافة الطاقات والجهود ضمن مناخ من الرضا، القبول والتفاني في الإنجاز، الشيء الذي سيسمح بالتبعية بتذليل التحديات الهائلة التي قد تقف أمامها وتحقيق المطالب والطموحات العظيمة التي تواجهها؛

- **خاصية المشاركة:** تعتبر هذه المقومة من أرقى وأهم مصادر الفعالية لإدارات التنمية، وذلك لأنها تكاد تتضمن كافة المقومات والأبعاد التي تحكم هذه الإدارات، ولأنها أيضا تحقق التوازن الحركي والاستقرار للنظام الإداري بشكل خاص، ولعملية التنمية والنظام الاجتماعي الكلي بشكل عام.

إن توفر مثل هكذا ميزات وخصائص في القائمين على عملية التنمية، ستمكنهم من إرساء قواعد هذا المشروع بأسس صحيحة ومتينة، كما ستمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب للتدخل في أي مرحلة من مراحل تنفيذ المشروع التنموي. وفي هذا الإطار يصبح مدير التنمية مطالبا باتخاذ بعض الإجراءات الضرورية والقرارات المهمة التي من شأنها أن تثبت قواعد وأسس المشروع التنموي الناجح والمتمثلة أساسا في العناصر التالية:

- **الحرص على الاعتماد** بأكبر قدر ممكن على الموارد الاستثمارية الداخلية أو المحلية قبل اللجوء إلى العون الخارجي؛

- الحرص على اختيار التكنولوجيا ومختلف عوامل الإنتاج المتشابكة لصالح الحاجات والمعطيات المحلية؛
 - الحرص على الاستفادة من المهارات والعقول المفكرة المحلية؛
 - الحرص على إعداد صيغ استراتيجيات التنمية وإعداد خططها وسياساتها على ضوء ما تحتاجه ظروف بلاده، وذلك بدلا من تبني النماذج التنموية الغربية؛
 - الحرص على تخفيض درجة التبعية للدول المتقدمة تدريجيا، وذلك لتفادي ما تعرفه الكثير من الدول النامية من تدخل في شؤونها الاقتصادية، الثقافية وحتى السياسية.
- بالإضافة لكل تلك العناصر، فإن القائمين على التنمية مطالبين كذلك بإدراج تعديلات وتحسينات عميقة وجادة في الإطار المؤسسي والقانوني خدمة للصالح العام، على أساس اعتبار المشروع التنموي المعتمد على الذات هو مشروع نخوض وطني في مجالات الاقتصاد والسياسة والمجتمع، وبالتالي، فقيام هذا المشروع الحساس يقتضي التحرك على مستويين لا بد من استيعابهما والعمل في إطارهما لكي تكتمل أسس التنمية بالاعتماد على الذات وركائزها الموضوعية. وقد تم تحديد هذين المستويين في العديد من الكتابات على النحو التالي (يوسف عبد الله صايف، 1992، ص 86)

- **التحرك على المستوى الاقتصادي الوطني:** وتشمل هذه الخطوة التغيرات الهادفة لتوسيع الطلب المحلي على المنتجات من خلال تغيير نمط توزيع الدخل، والسيطرة قدر المستطاع على الفائض الاقتصادي الخاضع غالبا لسيطرة رأس المال الأجنبي، واستخدام الجزء غير المستخدم منه بشكل أكثر كفاءة ورشادة، بالإضافة إلى زيادة إنتاجية العمل من خلال رفع مهارات العاملين، وتحسين مستوياتهم التعليمية والتدريبية، مع تطوير وسائل الإنتاج المستخدمة، كما ونوعا، بالتزامن مع إعادة تنظيم الوحدات الإنتاجية بهدف رفع كفاءتها ومستوى أدائها. وهناك أيضا عنصر جد مهم في هذه الخطوة وهو شحن وتعبئة همم المواطنين للإسهام في إنجاح هذه التغيرات الهيكلية للاقتصاد الوطني باتجاه الإستراتيجية الجديدة ومحصلتها الأساسية في صالح المجتمع.

- **التحرك على المستوى الإقليمي:** أي التحرك في إطار العلاقات بين مجموعة من الدول التي تشغل أحد الأقاليم التي يتكون منها المجتمع الدولي. وهي التي تنصب على تعبئة الموارد الإقليمية وليست القطرية، من خلال أسس موضوعية للتكامل والتعاون الاقتصادي بأوجهه المختلفة. ومن هنا يتم النظر لطاقت والموار في إطارها الإقليمي الكبير لا القطري الضيق، وهذا ما سيسمح بتحقيق نظام اقتصادي عالمي يتسم بالاستقرار والعدالة والتعاون، بما يؤدي إلى رفاهية أفراد بصورة عامة. إن هذه المستلزمات تطرح تساؤلا حول الكيفية التي يمكن أن تتم في إطارها هذه التغيرات المطلوبة. فليس من السهل في إطار طبيعة معظم الأنظمة السياسية المسيطرة الآن أن تنجز مثل هذه المهام، وبطبيعة الحال فلا يمكن تصور أن هذه الأنظمة أو لنقل معظمها سيقوم فجأة وبمحض إرادتها بإنجاز مشروع التنمية المعتمدة على الذات، ولكن ذلك يمكن في حالتين: فإما أن يتولد اقتناع لدى هذه الأنظمة بعدم جدوى سياساتها الإنمائية السابقة ويتولد بالتالي اقتناع جديد بضرورة الاعتماد على الذات، وهو أمر مشكوك بتحقيقه في إطار طبيعة الأنظمة الراهنة وانحيازاتها الطبقية وعلاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية بالغرب الرأسمالي. وإما أن تمارس الجماهير بمختلف اتجاهاتها السياسية ومنظماتها، مختلف أشكال الضغط على متخذي القرار السياسي لتبني هذه الإستراتيجية ما دامت تشكل عملية نهوض اجتماعي ومشروع حضاري للأمة. ولا يعني ذلك أن تقوم الجماهير بالتصدي العنيف للأنظمة، ولكن هناك وسائل عديدة تمتلكها الجماهير كقوة متاحة وممكنة للتأثير إيجابا على القرار السياسي. ولعل من بين أهم تلك الوسائل التي يمكن استخدامها على سبيل المثال لا الحصر:

- النضال السياسي للقوى الوطنية بأحزابها المختلفة عبر المجالس الوطنية والبرلمانية، ومن خلال ممثليها في هذه المؤسسات؛
- استخدام الصحافة لتوعية الجماهير وتشكيل قوة ضغط إعلامي مؤثرة في الرأي العام؛
- التحريك النقابي للمنظمات المهنية كنقابات العمال والجمعيات الفلاحية والنقابات المهنية بمختلف أشكالها... الخ.

4. مؤشرات التنمية بالاعتماد على الذات مع محاولة الاسقاط على حالة الجزائر

أدت الدراسات التي اهتمت بموضوع التنمية بالاعتماد على الذات، إلى اقتراح مجموعة من المؤشرات الأحادية والمركبة لقياس الاستقلال في الانجاز التنموي في البلدان المختلفة، حيث تم تقسيم جملة تلك المؤشرات الأساسية إلى ثلاثة محاور رئيسية تشمل مؤشرات الإمكانية، مؤشرات الانطلاق ومؤشرات الاستقلال. وفيما يلي عرض لكل مجموعة من المؤشرات على حدة

1.4 مؤشرات الإمكانية

تنحصر هذه المؤشرات في توضيح قدرات البلد الذاتية وظروفه المختلفة التي يمكن أن تساعده أو تعيقه في تحقيق الاستقلال، وهي تشمل الموقع الجغرافي، الحجم، توفر الموارد الطبيعية وتنوعها.

- **الموقع الجغرافي:** تنحصر فعالية هذا المؤشر في تحديد مدى أهمية موقع البلد بالنسبة إلى طرق الملاحاة الدولية، وكذا قربه أو بعده عن الأسواق الدولية، ومدى توفر مختلف طرق المواصلات الرابطة بينه وبين العالم الخارجي، إلى جانب مستوى تطور البلدان المجاورة له اقتصاديا، ومدى اختلاف حجمه مع حجمها، وطبيعة التوجهات الفكرية والسياسية للأنظمة فيها، والتي تؤثر بالنتيجة النهائية في علاقاته معها. وهكذا يلعب الموقع دورا فعالا في تحديد إمكانية الاستقلال التنموي ومدى الصعوبات والتكاليف التي يتحملها البلد من جراء ذلك. بالنسبة للجزائر، فهي تقع في شمال غرب القارة الإفريقية، تطل شمالا على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي يفوق الـ 1200 كلم، وتعد الجزائر البوابة الشمالية لقارة إفريقيا نحو موانئ أوروبا، ويوفر لها موقعها الاستراتيجي فرصا للتعامل مع جملة الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، المقدر عددها بعشرين دولة وهي تمثل ثلاث قارات: أفريقيا، أوروبا وآسيا

الجدول رقم 01: الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط

أفريقيا	مصر	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب
تركيا (تراقيا الشرقية)	اليونان	ألبانيا	الجبل الأسود	البوسنة والهرسك	كرواتيا
سلوفينيا	مالطا	إيطاليا	موناكو	فرنسا	إسبانيا
تركيا (الأناضول)	قبرص	سوريا	لبنان	فلسطين	مصر (سيناء)

المصدر: موقع ويكيبيديا <http://ar.wikipedia.org>

كما للجزائر منافذ مع باقي الدول الإفريقية وذلك عن طريق أسطولها الجوي أو المعابر البرية التي

تربطها بها

الجدول رقم 02: أطوال الحدود البرية الجزائرية مع الدول المجاورة (كيلومتر)

الدولة	تونس	ليبيا	النيجر	مالي	موريتانيا	الصحراء الغربية	المغرب	المجموع
الأطوال	965	982	956	1376	463	42	1559	6343

المصدر: من إعداد الباحثان

وللجزائر كذلك منافذ مع باقي العالم، وذلك من خلال أسطولها الجوي أو عن طريق البحر من خلال مضيق جبل الطارق الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي غربا و/أو عن طريق قناة السويس التي تربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي شرقا.

- **الحجم:** يشمل المساحة. وهنا، فمن الناحية الاقتصادية، كلما كبر حجم الدولة زادت إمكانية تخطيطها العقبات التي قد تعترض طريق تطورها الاقتصادي خصوصا في مجال إقامة الصناعات الكبيرة، وفي تحديد حجم السوق المحلية، ومدى إمكانية وجود طلب كاف للسلع المنتجة. كما أن المساحة الأكبر تتيح إمكانية توفر موارد أكثر تنوعا بالشكل الذي يغني عملية التنمية ويوفر المواد الأولية اللازمة لإقامة صناعات متنوعة بتكاليف منخفضة. فبالنظر لحالة الجزائر، فهي تتربع على مساحة الإجمالية قدرها 2.381.741 كم²، مما يجعلها أكبر بلد أفريقي وعربي والحادي عشر عالميا. كما أنها تعد كبيرة نسبيا بالنسبة لمجموعة الدول المجاورة لها، وهذا ما زاد من حظوظها في اكتساب ثروات طبيعية تساعدها في إنجاح مشروع تنميتها الداخلية.

الجدول رقم 03: مقارنة مساحة الجزائر بمساحات بعض الدول المجاورة

البلد	المساحة (كم ²)	حجم الجزائر بالنسبة للدول المجاورة
الجزائر	2.381.741	1
تونس	163.610	14,6
المغرب	446.550	5,3
مالي	1.240.000	1,9
موريتانيا	1.030.700	2,3
ليبيا	1.759.540	1,4
النيجر	1.267.000	1,9
الصحراء الغربية	266.000	9,0
فرنسا	547.030	4,4
إيطاليا	301.230	7,9
إسبانيا	504.782	4,7

المصدر: من إعداد الباحثان

- **توفر الموارد الطبيعية وتنوعها:** كلما كانت الموارد وفيرة ومتنوعة، كلما قل اعتماد البلد على الخارج في إنجاز مشروعه التنموي، وبالتالي زادت إمكانيات تحقيقه للاستقلال المرغوب. وبذلك، ومن خلال دراسة للموارد المتوفرة ومسحها في كل بلد، يمكن الحكم على مدى قدرة هذا الأخير على انتهاز طريق التنمية المعتمدة على الذات بشكل أفضل من غيره. ويدخل ضمن هذا المؤشر مدى ملائمة الظروف الطبيعية للإنتاج في البلد، فكلما كانت الظروف ملائمة كلما تمكن هذا البلد من إنتاج السلع التي تغطي احتياجاته المحلية وتقلل من اعتماده على الخارج، وتعطيه فرصة أكبر لتحقيق الاستقلال التنموي. وبالنظر لحالة الجزائر، فنجد أنها تمتلك ثروات طبيعية معتبرة ومتنوعة، لا سيما المحروقات، حيث تحتل

الجزائر المكانة الـ 15 عالميا من حيث احتياطي النفط (45 مليار طن)، والمرتبة الـ 18 من حيث الإنتاج والـ 12 في التصدير. وقد تصل قدراتها في التكرير إلى 22 مليون طن/سنويا. أما فيما يخص الغاز الطبيعي، فهي تحتل المرتبة الـ 7 في العالم من ناحية الموارد المؤكدة، والمرتبة الـ 5 من حيث الإنتاج والـ 3 في التصدير. فالجزائر بهذا تعد عملاقا طاقويا حقيقيا، فهي تظل بلا منافس في البحر الأبيض المتوسط، حيث تحتل المرتبة الأولى في إنتاج وتصدير البترول والغاز الطبيعي. أما بالنسبة لمكتسباتها من الموارد المنجمية فهي متنوعة جدا، فهناك أكثر من 30 معدن المستخدمة في مختلف الحاجيات البشرية من بينها: الحديد، الملح، الزنك، الرصاص، الفوسفات، البارييت، الرخام، التنغستن، البنتونيت، اليورانيوم، الذهب والمعادن الثمينة كالألماس. كما تشمل البلاد احتياطات كبيرة من الجبس والحجر الجيري والرمال والطين والدلوميت والاسمنت في شمال البلاد.

2.4 مؤشرات الانطلاق

تشمل هذه المؤشرات كل من التغيرات في هيكل الإنتاج والإنتاجية، التطور في نوعية الحياة، وكذا

مؤشر التقنية والبحث العلمي

- **التغيرات في هيكل الإنتاج والإنتاجية:** يبين هذا المؤشر تغير الأهمية النسبية لكل من القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة معينة. فالتطور يفترض تنوع الهيكل الاقتصادي من دون تركيز الاعتماد على قطاع بعينه دون غيره، فكلما زادت الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية الحيوية التي لم تنل اهتماما مسبقا أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج، كما وتنوعا، وصولا إلى مرحلة الاعتماد على الذات في الحصول على متطلبات المجتمع المختلفة. وتنحصر فعالية سياسات الدولة في تشجيع تدفق الموارد المحلية نحو القطاعات التي تتسم بارتفاع إنتاجيتها مما يزيد من كفاءة استخدامها. وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والإنتاجية، إذ يفترض تطوير كافة المناطق الجغرافية في البلد، وصولا إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في كل هذه المناطق، وخلق حالة من

التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير حالة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي المطلوبة لتمكين البلد من تحقيق الاستقلال.

بالنسبة للناتج المحلي الخام للجزائر، يمكن تقسيمه إلى ثلاث أجزاء: الجزء الأول يتمثل في قطاع المحروقات وهو يمثل المولد الرئيسي لهذا الناتج، الجزء الثاني يشمل كافة القطاعات الأخرى (الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات خارج الإدارات العمومية وخدمات الإدارات العمومية) وهي تمثل حصة الأسد لمجتمعة ولكن تبقى ضعيفة لو أخذت بشكل منفرد. أما الجزء الثالث فيتمثل في الحقوق والرسوم على الواردات، وهي لا تتجاوز عادة 10% من إجمالي الناتج الداخلي الخام للبلد. وجدير بالذكر، أن الجزائر قد أولت أهمية كبيرة لقطاعي الزراعة والسياحة، حيث استثمرت أموالا طائلة واستغلت مساحات شاسعة في مختلف ربوع الوطن بشكل عام وبالمناطق الجنوبية بشكل خاص، وقد سجلت مقابل ذلك نتائج فاقت التوقع لتحقق على سبيل المثال لا الحصر أكثر من 80% من الاكتفاء الوطني من القمح الصلب الذي كان في وقت سابق يثقل كاهل الخزينة العمومية لما يستنزفه من موارد مالية لاستيراده. وفي نفس السياق تسهر الجزائر في الوقت الحالي على زيادة عدد الهياكل السياحية التي تستجيب للمعايير الدولية والتي من شأنها أن تساهم في استقطاب أعدادا متزايدة من السواح الأجانب وأن تسمح بتطوير السياحة الداخلية طوال أيام السنة.

● **التطور في نوعية الحياة:** يتم التركيز في هذا الشأن على جانبين مهمين، هما الجانب التعليمي والجانب الصحي. بالنسبة للجانب التعليمي، يمكن مثلا قياس مدى التطور المسجل في معدل أو نسبة انخفاض الأمية بين السكان بشكل عام و عند كبار السن بشكل خاص، مدى ارتفاع عدد المسجلين في مختلف المراحل الدراسية مقارنة بعدد السكان في الفئات العمرية المقابلة لها، مدى التغيرات الطارئة على نظام التعليمي و التربوي عامة، كنسب المتخرجين من المعاهد و الجامعات و مراكز لتكوين المهني... الخ، حجم و نسبة الإنفاق على التعليم العالي و البحث العلمي إلى إجمالي النفقات التعليمية، و نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي النفقات العامة للدولة، و عدد براءات الاختراع و مدى اعتمادها في العملية الإنتاجية. أما الجانب الصحي، فيقاس من خلال عدة مؤشرات أهمها معدل وفيات الأطفال

والعمر المتوقع عند الميلاد، وعدد ونسبة السكان لكل طبيب ... الخ. بالنسبة للجزائر، هناك إصلاحات كبيرة وعميقة خصت وتخص كل من قطاعي التعليم والصحة على السواء. ويمكن تلخيص أهم تلك الإصلاحات في الجدول التالي.

الجدول رقم 04: أهم مؤشرات تطور الصحة والتعليم في الجزائر

2022	2018	
7.2	6.4	الانفاق على الرعاية الصحية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
76.9	66.3	متوسط العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات)
19.4	20.1	معدل وفيات الرضع (عدد الوفيات لكل 1000 مولود حي)
20.8	23.5	معدل الوفيات دون السن الخامسة (عدد الوفيات لكل 1000 مولود حي)
42.1	38.9	السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 وأكثر)
83.4	81.4	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق)
3.1	3.7	معدل التسرب من التعليم الابتدائي (بالنسبة المئوية من مجموع تلاميذ التعليم الابتدائي)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير التنمية الإنسانية العربية

- **مؤشر التقنية والبحث العلمي:** يقاس من خلال تتبع الاهتمام الذي توليه الدولة لمؤسسات البحث العلمي، ومدى انتشارها في المناطق الجغرافية كافة، فضلا عن عدد البحوث المنشورة وعلاقتها بالجانب التطبيقي، ومدى الاستفادة منها فعلا، خصوصا بالنسبة إلى براءات الاختراع. هذا إلى جانب مؤشرات ثانوية، كالإنفاق على التعليم وعلى البحث العلمي، كنسبة من الدخل الوطني الذي يفترض أن يتزايد مع التطور الاقتصادي. وبالنسبة للجزائر، فإن الاهتمام بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في تزايد مستمر، حيث تم تشييد الكثير من تلك المؤسسات وذلك بغية بعث النشاط البحثي وإعطائه ديناميكية جديدة. ويظهر ذلك على سبيل المثال في حجم الانفاق على البحث والتطوير الذي عرف تحسن نسبي، حيث كانت تقدر نسبته من إجمالي الناتج المحلي سنة 2005 بـ 0.07% بينما أصبحت تقدر عام 2017 بـ 0.53%. كما تم تسجيل في ذات السياق تطور في عدد الجامعات والمراكز

الجامعية والمدارس التي تم إنشائها بغية تطوير البحث العلمي والارتقاء به وفقا للمعايير الدولية كما تم

تقسيمها جهويا كي تتماشى والنسيج الاقتصادي والاجتماعي وأعداد الطلبة

الجدول رقم 05: توزيع مؤسسات التعليم العالي في الجزائر

العدد	مؤسسات التعليم العالي
54	الجامعات
9	المراكز الجامعية
37	المدارس الوطنية العليا
12	المدارس العليا للأساتذة
19	المؤسسات الخاصة للتكوين العالي المرخصة
131	المجموع

المصدر: الشبكة الجامعية على الرابط /<https://www.mesrs.dz/index.php/reseau-universitaire-ar/>

وجراء هذا التطور في تلك الهياكل ومراكز ومخابر البحث التابعة لها، فقد سجلت الجزائر تطور نوعي

في إنتاجها العلمي على المنصات العالمية، وهذا ما يظهره الجدول الموالي

الجدول رقم 06: تطور الإنتاج العلمي الجزائري على مستوى قاعدة بيانات Scopus

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الوثائق	3182	3596	4289	4971	5278	5722	6377
التعاون في المنطقة (%)	8.4	8.49	9.33	9.88	9.36	10.07	10.56
التعاون على مستوى العالم (%)	0.13	0.14	0.16	0.18	0.18	0.2	0.23

المصدر: شاشة فارس وفرزير أسماء، 2018، ص 219

3.4 مؤشرات الاستقلال

يشمل المؤشرات المحددة لاستقلال عملية التنمية في البلد، وسيتركز لاهتمام على المؤشرات

الاقتصادية دون غيرها لتوفر إمكانية قياسها كميا من جهة، ولأنها توفر المعنى الأساسي الذي تهتم به هذه

الدراسة من جهة أخرى، وتتمثل هذه المؤشرات أساسا في:

- **مؤشر الانكشاف التجاري للدولة:** الذي يقاس بنسبة كل من الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبالنسبة لحالة الجزائر، فيمكن إظهار بعض تلك النسب في الجدول التالي

الجدول رقم 07: صادرات وواردات السلع والخدمات في الجزائر (% من إجمالي الناتج المحلي)

2022	2018	2015	
30.8	23.4	20.5	صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)
20.4	29	32.7	واردات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: World Development Indicators | DataBank

- **التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات:** عندما تتركز الصادرات والواردات لبلد ما مع بلد خارجي واحد، فإنه يكون تابعا له، وكلما تعددت الدول التي يتعامل معها هذا البلد كلما ابتعد عن منطقة التبعية ليقترّب من منطقة الاستقلال الاقتصادي. ففي حالة الجزائر، يمكن ملاحظة أن مجال نشاطاتها التجارية الخارجية بات يعرف توسعا جغرافيا بشكل تدريجي مع مرور الزمن. فجزائر اليوم أصبحت تتعامل مع شتى دول العالم، حيث أنها تصدر منتجاتها وتستورد حاجياتها من العديد من الدول المتمثلة، على سبيل المثال لا الحصر، في كل من دول الاتحاد الأوروبي، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، تركيا، الصين، هولندا، الهند، كوريا الجنوبية، البرازيل، هذا بالإضافة للكثير من الدول العربية والأفريقية. ولا تزال جهود الجزائر مستمرة في عقد وإبرام اتفاقات تعاون وتبادل مع كثير من الدول في شتى أصقاع المعمورة
- **التركيز السلعي للصادرات والواردات:** عندما تتركز التجارة الخارجية لبلد ما على سلعة أو سلعتين في هيكل الصادرات، فإن هذا البلد يدخل في منطقة التبعية. وبالتالي، كلما كانت الصادرات أكثر تنوعا، دل ذلك على توجه الدولة نحو الاستقلال الاقتصادي التدريجي.

الجدول رقم 08: أهم المواد المصدرة خارج المحروقات خلال عام 2023

المادة	القيمة التصديرية (مليون دولار)	الكمية المصدرة (مليون طن)
الأسمدة المعدنية	1250	3.53
الكليinker	753	9.74
المذيبات النفطية (نافثا)	678	931.91
القضبان الحديدية والفولاذية	477	798.15
الأمونيك اللامائي	453	1.02
سكر القصب	244	360,65
فوسفات الكالسيوم	212	1.97
الهيدروجين	163	6.03
خيوط الحديد أو الفولاذ	90	155.43
التمور	73	83.03
البنزين	59	61.54
المنتجات الصحية	44	34.52
الزجاج الصناعي	33.3	93.41

المصدر: تقرير الديوان الوطني للإحصائيات المتعلق بمؤشرات التجارة الخارجية

- الدين الخارجي: تنشأ الحاجة إلى الاستدانة من الخارج نتيجة عدم وجود توازن عام في الاقتصاد الوطني، وهذا ما قد يزيد من درجة تبعية البلد للخارج. وعلى العكس، كلما قل مستوى الدين الخارجي كلما تحقق هدف الاستقلال.

الجدول رقم 09: تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2015 – 2021 (الوحدة: مليون دولار

أمريكي)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
القيمة	3,003	3,818	3,954	3,993	3,830	3,449	3,070

المصدر: بنك الجزائر (إحصائيات الدين الخارجي)

4. خاتمة والتوصيات

ما تقدم ذكره، يبين لنا أن المشروع التنموي المعتمد على الذات هو عبارة عن مشروع محفوف بالصعوبات خاصة في الظروف الراهنة، ولكنه يستحق الخوض فيه لما يوفره من إمكانيات الاستقرار والاستقلال للبلاد.

كما تبين من خلال الإحصائيات المقدمة أعلاه، أن الجزائر تزخر بالعديد من الإمكانيات التي قد تسمح لها بالبدء والنجاح والاستمرار في مشوارها التنموي المنشود إن تحققت الإدارة الإرادة السياسية الجادة، بالإضافة إلى تجاوز بعض النقائص التي يجب تداركها مع مرور الزمن، والمتمثلة أساسا في:

- ضرورة انتهاز أسلوب التخطيط، كونه يساعد على رسم اتجاه إقلاع المشروع وتحديد أهم التحديات التي قد تواجه استمرارية تنفيذ الخطة التنموية؛

- ضرورة تكوين الإطارات القائمة على إدارة التنمية الذاتية تفاديا لأي انحراف عن الغاية السامية المنشودة؛

- ضرورة تطوير الدبلوماسية الاقتصادية مع أكبر عدد ممكن من الدول الحليفة والصديقة، وهذا حتى يتسنى توسيع مروحة الخيارات في التعاملات التجارية بما يعود بالمنفعة للبلاد بشكل عام وللمواطنين بشكل خاص؛

- ضرورة ترشيد استغلال مختلف الموارد الكائنة (البشرية، المادية والطبيعية) ووضعها في خدمة البلد أولا وقبل كل شيء؛

- ضرورة السهر على أن تعود ثمار التنمية على المواطنين، خاصة الضعفاء والمعوزين منهم، مما قد يحفز الجميع على مساندة ودعم المشروع التنموي والاندماج في سيرورته بشكل أقوى وأفضل؛
- ضرورة الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في تجسيد المشاريع التنموية، تلك التكنولوجيات قد يتم استيرادها في المراحل الأولى من الخارج، ريثما يتم تطوير تكنولوجيات محلية قادرة على تحقيق المزيد من النجاحات؛
- رفع وتيرة التصدير من خلال توفير منتجات محلية بنوعيات عالمية وبكميات كافية، وبالموازاة خفض وتيرة الاستيراد تدريجياً لغاية الاكتفاء بالحد الأدنى من الحاجيات المحلية؛
- ضرورة الحرص على تنويع الاقتصاد الوطني من باب تلبية الحاجيات الداخلية من جهة، ومن باب زيادة نسبة الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى؛
- ضرورة الحرص على تقوية الاقتصاد الوطني، من خلال تحفيز وتطوير كل من الادخار والاستثمار المحليين، وهذا تفادياً لتنمية مستوى الدخل الوطني مما يسمح بتفادي، قدر المستطاع، اللجوء إلى الاستدانة الخارجية .

5. قائمة المراجع

- عبد العزيز محمد الحر(2003)، التربية والتنمية والنهضة، شركات المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- عبد الجابر تيم وآخرون (1998)، مستقبل التنمية في الوطن العربي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- محمد نبيل جامع (2000)، اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
- يوسف عبد الله صايغ (1985)، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.
- سعد حسين فتح الله (1999)، التنمية المستقلة - المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج - دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- يوسف عبد الله صايغ (1992)، التنمية العصبية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- نبيل رمزي وعدلي علي أبو طاحون (1992)، التنمية، دار الفكر العربي، الإسكندرية، مصر.
- محمد حافظ الرهوان (2006)، التنمية الاقتصادية ومسئولية الحكومة عن تحقيق التقدم، دار أبو المجد للطباعة، القاهرة، مصر.

اسماعيل صبري عبد الله، إبراهيم سعد الدين، أنور عبد الملك (1983)، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

دحماني محمد أدریش (2006)، محاضرات في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر.

شاشة فارس وقرزیز أسماء، تطور الإنتاج العلمي الجزائري ما بين 2000 و2016 من خلال تواجده في قواعد البيانات العالمية - قاعدة بيانات Scopus نموذجاً - . الملتقى الوطني حول تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، جامعة تبسة، 2018، ص 219

تقرير الديوان الوطني للإحصائيات المتعلق بمقشرات التجارة الخارجية لعام 2023
موقع بنك الجزائر:

<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/إحصائيات/احصائيات-المديونية-الخارجية/>

موقع البنك العالمي:

World Development Indicators | DataBank

موقع ويكيبيديا:

<https://ar.wikipedia.org>

موقع الشبكة الجامعية:

www.mesrs.dz/index.php/reseau-universitaire-ar/

Endogenous development: Algeria's opportunity to build a dynamic economy for the future

Adel Saadou ^{1*}, El Hadi Larbaa ²

¹ Badji Mokhtar University, -Annaba (Algeria),
drsaadouadel@gmail.com 

² Badji Mokhtar University, -Annaba (Algeria),
elhadilarbaa@yahoo.fr 

Received: 16-05-2025

Accepted: 14-12-2025

Abstract

The current landscape of international economics is characterized by sudden fluctuations, which are increasingly exposing emerging economies to shocks and imbalances that could threaten their growth opportunities and success potential.

To address these challenges, the emerging economies are now required to find serious and fundamental solutions that can confront and mitigate the impact of such fluctuations. Perhaps the endogenous development model is the most suitable option to achieve these efforts, given the success factors that fundamentally rely on the optimal exploitation of various local resources.

Can Algeria realize its internally-driven development project under the current circumstances?

Keywords:

Development;
Self-reliance;
Economic independence;
Equitable distribution ;
Planning;
Local resources.

JEL Classification Codes:O4 ; O21 ; O15 ; O11.

* Corresponding author